

"هيومن رايتس ووتش" تقول إن الرياض تشن "حملة منسقة ضد المعارضين"



حذرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" من أن السلطات السعودية تقوم بـ"حملة منسقة ضد المعارضين"، مؤكدة أن عددا كبيرا من الناشطين تم اعتقالهم في المملكة، وأن "دوافع سياسية" كانت وراء الاعتقال. أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية في تقرير الجمعة إن السلطات السعودية اعتقلت خلال الفترة الماضية عشرات الأشخاص بينهم رجال دين بارزون، في إطار ما اعتبرت أنها "حملة قمع منسقة ضد معارضين".

وبحسب المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرا، لم تكشف السلطات عن أسباب محددة للتوقيفات، لكن مديرة قسم الشرق الأوسط في "هيومن رايتس ووتش" سارة ليا ويتسن رأت أن حملة الاعتقالات هذه تحمل "دوافع سياسية".

وكان ناشطون على موقع تويتر قد أعلنوا أن السلطات السعودية اعتقلت مؤخرا 20 شخصا على الأقل، بينهم الداعيان البارزان سلمان العودة وعضو القرني. وأكد أفراد من عائلات بعض الموقوفين عملية الاعتقال. وأفاد الناشطون أن الاعتقالات بدأت منذ التاسع من أيلول/سبتمبر وشملت ستة رجال دين. واعتقل العودة، الداعية البارز، بعدما رحب بطريقة غير مباشرة عبر حسابه في تويتر بأول اتصال جرى بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بعد جفاء دام ثلاثة أشهر.

وقطعت المملكة السعودية ودولة الإمارات المتحدة والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر منذ الخامس من حزيران/يونيو وفرضت عقوبات اقتصادية عليها، متهمه إياها بدعم مجموعات متطرفة والإخوان المسلمين

والتقرب من إيران.

ولدى عودة والقرني ملايين المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي. وكاننا قد عارضا وجود قوات أمريكية في المملكة خلال حرب الخليج عام 1991. ويتهم القرني بالارتباط بجماعة الإخوان المسلمين التي تدرجها السعودية على لائحة الإرهاب.

وتقول "هيومن رايتس ووتش" إنه منذ 2014، حاكمت السلطات السعودية "كل المعارضين تقريبا في المحكمة الجزائية المتخصصة، محكمة قضايا الإرهاب في السعودية".

واعتبرت ويتسن أن الأحكام ضد الناشطين والمعارضين السلميين تظهر "غياب أي تسامح من السعودية تجاه المواطنين الذين يعبرون عن آرائهم بخصوص حقوق الإنسان والإصلاح".

وحذرت النيابة العامة بداية الأسبوع من أن "تعريض الوحدة الوطنية للخطر"، و"تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده"، و"الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها"، وأي عمل فردي أو جماعي هدفه زعزعة النظام العام، تعتبر من ضمن "الجرائم الإرهابية".

فرانس24/ أ ف ب